العدد (117) - السبت 28 نيسان (أبريل) 2012

عناوين النشرة

		رقم الصفحة
	أخبار المجلس الوطني السوري	
1	قضماني لـ «الراي»: موقف سمو الأمير داعم للثورة... ومُشرّف	3
2	رمضان: إعطاء مجلس الأمن مهلا إضافية للنظام يجعل مصير المراقبين الدوليين كالمراقبين العرب	3
3	المجلس الوطني: النظام يقف وارء التفجيرات في دمشق وبانياس	5
4	المجلس الوطني السوري يؤكد دعوته المجتمع العربي والدولي لاتخاذ قرار تحت «الفصل السابع»	6
	عناوين الأخبار	
5	44 شهيدا بسوريا وهجوم بحري "للحر"	8
6	انشقاق 30 عسكرياً قرب القصر الجمهوري في اللاذقية	9
7	الجيش السوري الحر: لم نسمع عن وجود مقاتلين عرب أو أجانب في منطقتنا	9
8	واشنطن تهدد بشار بالعودة إلى مجلس الأمن	10
9	الناتو يستبعد مجددا التدخل في سوريا	10

10	ضبط سفينة محملة بالاسلحة متجهة الى سوريا قبالة لبنان	11
11	"الأخبار": شخصية طرابلسيّة عملت على تزويد "الجيش السوري الحرّ" بأسلحة مضادة للدروع	11
12	الإتحاد الأوروبي قلق إزاء العنف في سوريا على رغم وقف إطلاق النار	11
13	"العفو الدولية": 362 قتيلاً في سوريا منذ بداية مهمة المراقبين الدوليين	12
14	ناشطات سوريات يطلبن من فرنسا «آلية» لحماية المدنيين	12
15	الصليب الأحمر يرصد زيادة في وصول جرحى سوريين إلى لبنان	13
16	مراسلون بلا حدود و رابطة الصحافيين تبديان قلقهما حيال وضع الصحافيين المحتجزين	13
17	السوريون يضعون 3 خطط اقتصادية لما بعد سقوط بشار	14
18	موسكو تنفي وقف صادراتها العسكرية إلى سوريا وتدعو تركيا إلى «ضبط النفس»	17

قضماني لـ «الراي»: موقف سمو الأمير داعم للثورة... ومُشرّف

الرأي (28.4.2012)

ثمّنت عضو المكتب التنفيذي في «المجلس الوطني السوري» بسمة قضماني «دور الكويت في مساندة الثورة السورية»، مؤكدة أن «دورها مشرف وداعم للثورة وللشعب السوري».

وقالت قضماني في تصريح لـ «الراي»، ان «الكويت دعمت الثورة السورية بكل ما تملك من امكانات، ونشكر سمو أمير البلاد وولي عهده ومجلس الأمة الكويتي على وقوفهم مع الثورة السورية».

وتابعت: «أحرص على التباحث مع العديد من الشخصيات السياسية في الكويت التي تترأس الدورة الحالية للجامعة العربية، ونتمنى أن تكون هناك مساندة عربية قوية للثورة السورية».

على الصعيد ذاته، نظمت الجالية السورية في القاهرة تظاهرة مناهضة لنظام الرئيس بشار أسد أمام مقر الجامعة العربية مساء أول من أمس، بالتزامن مع اجتماع وزراء الخارجية العرب التشاوري في شأن سورية والسودان والجزر الاماراتية، وطالبوا الجامعة العربية بحضّ المجتمع الدولي على التدخل العسكري لانقاذ الشعب السوري.

ورفع المتظاهرون لافتات تندد بنظام الرئيس بشار أسد «القاتل لشعبه»، وطالبوا الجامعة بعدم اعطاء المهلة تلو الأخرى لقتل المزيد من أبناء الشعب السوري، كما رفعوا صورا للأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله وبشار.

رمضان: إعطاء مجلس الأمن مهلا إضافية للنظام يجعل مصير المراقبين الدوليين كالمراقبين العرب

الشرق الأوسط (28.4.2012)

اتهم معارضون سوريون النظام السوري باللجوء إلى لعبة التفجيرات التي وقع آخرها أول من أمس في حي الميدان في دمشق، وأسفرت عن مقتل 11 شخ...صا وجرح قرابة 30 آخرين. واعتبر عضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني السوري الدكتور أحمد رمضان لـ«الشرق الأوسط» أن تفجير الميدان الأخير هو «رسالة من النظام السوري للمجتمع الدولي بأنه قادر على إثارة الفوضى وتعكير الوضع، وأن بإمكانه بطريقة أو بأخرى أن يقوم بدور يؤذي الأطراف كافة»، فيما أكد المعارض السوري وليد البني أن «تفجيرات يوم الجمعة، في وقت يتظاهر فيه السوريون، هي من صنع النظام السوري، والعالم كله يدرك ذلك، إذ لا يمكن أن يفجر الناس أنفسهم بمن يتظاهر معهم وفي أحياء وشوارع مؤيدة للثورة السورية».

ورأى رمضان أن «تردد المجتمع الدولي ومجلس الأمن في التعاطي مع جرائم النظام السوري هو ما يدفع الأخير إلى استخدام آخر الأوراق المتبقية لديه ومنها إشاعة الفوضى والاقتتال الداخلي»، معربا عن اعتقاد «المجلس الوطني بأنه يترتب على مجلس

الأمن الدولي القيام بخطوة عاجلة لإنقاذ وضع المراقبين وسمعتهم، بعد أن وضعهم النظام السوري في خانة حرجة من خلال تصعيده لعمليات القتل وعدم الوفاء بالتزاماته لناحية سحب قواته العسكرية ووقف قتل المدنيين».

وشدد على وجوب أن «يكون مجلس الأمن حاسما في موقفه تجاه خروقات النظام وجرائمه»، مشيرا إلى أنه «في حال استمر مجلس الأمن في إعطاء مهل إضافية للنظام، فسيكون مصير المراقبين الدوليين قريبا من مصير المراقبين العرب». وأكد أن قوى المعارضة السورية تترقب «تقرير المبعوث الأممي كوفي أنان إلى مجلس الأمن، ونتوقع أن يشير بصورة واضحة إلى رفض نظام بشار التعاون مع المراقبين ووقف إطلاق النار». وأضاف: «بناء على ذلك، نتوقع أن يقرر مجلس الأمن اتخاذ خطوات إضافية وليس الاكتفاء بزيادة عدد المراقبين».

وجدد رمضان الإشارة إلى «أهمية أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة ضد سوريا، وأن يضع كل الخيارات على الطاولة من دون أن يستبعد خيار أن تكون قراراته المقبلة تحت الفصل السابع». وعما إذا كان المجلس الوطني يعول على تغيير مرتقب في موقف روسيا في مجلس الأمن، أجاب رمضان: «ثمة حوارات تتم على أكثر من مستوى مع الروس، وهناك تغيير تدريجي في موقف روسيا»، لافتا إلى أن «أي دولة، حتى روسيا، لا تستطيع أن تقوم بالتغطية على النظام السوري أو البقاء صامتة تجاه الجرائم التي يرتكبها، والتي وصلت إلى حد دفن المواطنين وهم أحياء».

المجلس الوطني: النظام يقف وارء التفجيرات في دمشق وبانياس

الوكالة الايطالية (28.4.2012)

اتهم المجلس الوطني السوري، السلطات في دمشق بالوقوف وراء التفجيرات التي ضربت العاصمة، ومدينة بانياس الساحلية

وقال المجلس في بيان صادر عنه اليوم "لم يكتف النظام الأسدي بمسلسل الإجرام الذي تمارسه عصاباته ضد الشعب السوري ، من قتل واغتصاب وتدمير وتهجير في مختلف المحافظات والمدن ، فعاد لأسلوب التفجيرات التي تحصد أرواح السوريين دون تمييز ، ويصعب على المراقبين الدوليين حماية المواطنين منها . سلسلة تفجيرات طالت كل من العاصمة دمشق وبانياس سقط فيها عشرات الشهداء وعدد أكبر من الجرحى" وأضاف " إننا في المجلس الوطني السوري نستنكر هذا الفعل الإجرامي الذي يسعى لمزيد من زعزعة الأمن والإستقرار في بلدنا ويسعى لإرهاب شعبنا بأبشع صور الإرهاب والترويع ، كما يهدف لإفشال الخطة الدولية التي لم ينفذ منها أي بند حتى الآن ، وفرض شروط تحرك شديدة الخطورة والتعقيد على المراقبين الدوليين ، والإرتقاء إلى مرحلة متقدمة في سياسية التضليل والخداع" على حد قوله

وطالب المجلس "بفتح تحقيق دولي عاجل لكشف المسؤولين عن هذا العمل الإجرامي . إننا على يقين بأن أصابع النظام القاتل تقف وراء هذه الجرائم ، فمرة أخرى تتم هذه الجرائم في توقيت وظروف وأساليب تعود النظام على استخدامها ، ومرة أخرى يكون تلفزيون النظام وكل أدوات تسويق الجريمة حاضرين في موقع الحدث حال وقوعه" حسب تعبيره

المعارضة السورية تتحدث عن اكتشاف سجون أمنية سرية

الشرق الأوسط (28.4.2012)

أعلنت المعارضة السورية عن «اكتشاف عدد من السجون والمعتقلات الجديدة السرية في سوريا، التي يستخدمها النظام لزج معتقلي المعارضة فيها». وفي هذا الإطار، لفت عضو «المجلس الوطني السوري» نجاتي طيارة، إلى أن «هناك العديد من المعتقلات والسجون الأمنية تكتشف كل فترة، وهي خارج السجون المدنية الرئيسية».

وأوضح في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن «هذه السجون المكتشفة حديثا هي عبارة عن معتقلات أمنية لأنها غير مسجلة في قيود وزارة الداخلية ولا يستطيع القضاة والمحامون أو أي شخص المراجعة فيها»، مشيرا إلى أن «هذه الأمور الخطيرة عرفنا بها من خلال أشخاص كانوا معتقلين ونزلاء هذه المعتقلات قبل الإفراج عنهم».

وعدد طيارة بعض هذه المعتقلات والسجون السرية، ومنها «معتقل فرع الأمن 251 التابع للأمن العسكري والمخابرات الجوية والذي يقع تحت مطار دمشق القديم المعروف حاليا بمطار المزة، وسجن آخر يقع تحت الثكنة العسكرية القريبة من مطار دمشق الدولي، ومعتقل الضمير القريب من مطار الضمير العسكري في ريف دمشق، وكذلك اكتشفنا حديثا وجود أكثر من 400 معتقل داخل شعبة حزب (البعث) في منطقة الحميدية في حمص». وقال «في اليوم الذي أعلن فيه عن إلغاء حالة الطوارئ في سوريا في 19 أبريل (نيسان) من العام الماضي، أصدر (الرئيس السوري) بشار أسد مرسوما قضى بتعديل صلاحيات الشرطة العدلية التي كان يحق لها أن تعتقل أي شخص وتحتجزه لديها لمدة 72 ساعة، أي ثلاثة أيام، على أن تحيله بعدها حكما على النيابة العامة، وهذا المرسوم الجديد مدد مهلة الاحتجاز المعطاة للشرطة العدلية من ثلاثة أيام إلى شهرين قابلة للتجديد لشهرين آخرين من دون أي مذكرة قضائية، وقد سارع مجلس الشعب السوري (البطل) إلى إقرار هذا المرسوم وتحويله إلى قانون في غضون ساعات قليلة، وهو ما شرع للأمن هذه الاعتقالات التعسفية».

إلى ذلك، أعلن مصدر قيادي في المعارضة السورية، أنه «منذ بدء بعثة مراقبي جامعة الدول العربية أنشأ النظام السوري سجونا ومعتقلات بديلة من أجل نقل المعتقلين إليها لتضليل المراقبين».

وقال المصدر لـ«الشرق الأوسط»: «لقد أبلغنا المراقبين بعمليات الاحتيال التي يقوم بها النظام السوري، فإذا قرر المراقبون زيارة منطقة فيها أحد السجون يعمل على نقل المعتقلين منه وإخفائهم في هذه المعتقلات الجديدة، وخصوصا المعتقلين الذين لا

يعترف بوجودهم لديه والذين نعتبرهم مفقودين»، مشيرا إلى أن بعض هذه السجون تقع داخل ثكنات الجيش النظامي. وأكد القيادي المذكور أن «هذه السجون ليست في منطقة واحدة، فهناك سجون سرية في ضواحي دمشق وأخرى في ضواحي حلب وحماه وفي مناطق قريبة من تدمر، لأن النظام يحاول الابتعاد عن المناطق المأهولة باتجاه المناطق الصحراوية البعيدة عن الناس والتي تقع داخل الثكنات العسكرية أو بالقرب منها، بحيث إذا حاول المراقبون الاقتراب منها يعرفهم أنها منطقة معسكرات ممنوع الدخول إليها أو الاقتراب منها».

المجلس الوطني السوري يؤكد دعوته المجتمع العربي والدولي لاتخاذ قرار تحت «الفصل السابع»

الشرق الأوسط (28.4.2012)

اعتبر عضو المجلس الوطني السوري جبر الشوفي أن قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب هي الفرصة الأخيرة للنظام السوري لتنفيذ خطة أنان، وقال لـ«الشرق الأوسط»: «لا يمكن للمجتمع العربي والدولي تجاهل ما تشهده سوريا من جرائم وانتهاكات، فها قد مر شهر ونصف الشهر على المبادرة وإلى اليوم لم يتحقق منها أي بند، ونحن على يقين أن المجتمع الدولي بدأ ينظر بقلق إلى الوضع السوري وينظر إلى اتخاذ خطوة مهمة في هذا الإطار»، لافتا إلى أن أمين عام جامعة الدول العربية أمين العربي أكد لأعضاء المجلس الوطني خلال الاجتماع الأخير الذي جمعهم، أنه إذا لم يتم تقيد النظام السوري بالخطة فعندها سيتم إعادة الملف إلى المربع الأول، أي مجلس الأمن. وفي حين رأى أن القرارات التي صدرت بعد اجتماع وزراء الخارجية في ما يتعلق بالتأكيد على دعمهم خطة أنان وطلب زيادة عدد المراقبين، تصب في هذا الاتجاه، اعتبر أنه يبدو واضحا للعلن أن مهمة المراقبين قد أفشلت رغم طلب زيادة عددهم، لأن المشكلة لا تكمن فقط بالعدد إنما بطريقة عملهم وما يتطلبه من معدات، إضافة إلى حرية تنقلاتهم وحمايتهم.

وأكد الشوفي أن خطوة إعادة الملف إلى مجلس الأمن لن تكون بعيدة، وقال «ندعو إلى حماية الشعب السوري بكل الوسائل، ولا بد من اتخاذ إجراء سريع لوقف حمام الدم، وإذا حال الفيتو الروسي أو الصيني دون اتخاذ قرار تحت الفصل السابع في مجلس الأمن، فندعو الدول من خارج المجلس أن تتخذ أي إجراء في هذا الإطار، لأن بنية الدولة السورية معرضة للفوضى إذا لم يتدارك الأمر قبل فوات الأوان، وهذا الأمر لن يخدم أي دولة».من ناحيته، أكد عضو المجلس الوطني السوري محيي الدين اللاذقاني، أن الشعب السوري ليس أمامه سوى مقاومة استبداد نظام بشار حتى يتحقق لهم الحرية.

وأضاف اللاذقاني أن مجلس الأمن يدرك جيدا أن خطة المبعوث الدولي كوفي أنان لن تسير للأمام بأي حال من الأحول ولن تحقق الهدف المرجو منها، مشيرا إلى أن اجتماعات المجلس لبحث مبادرة أنان لن تجدي في ظل قرار «فيتو» روسي باعتراض آخر أو الالتزام بتقرير أنان والتصديق على أن المنطقة غير آمنة والاعتذار عن عدم إرسال المراقبين الدوليين.

واعتبر أنه في كل الأحوال لم يعد هناك أي خيارات أخرى أمام الشعب السوري سوى المقاومة ضد نظام استبدادي قمعي ودموي. وأوضح أنه حين لا يلتزم مجلس الأمن بتعهداته التي وعد بها، ولا يقفز إلى الفصل السابع بخطة المبعوث الدولي، عندئذ لا يمكن لأحد أن يلوم السوريين في أي اتجاه ساروا فيه، ولفت إلى أن الخيارات أمام مجلس الأمن محدودة، وربما قد يعمد الأميركيون ومعهم الدول الغربية إلى التصعيد لدفع روسيا والصين إلى عدم استخدام «الفيتو» لأنه لا يوجد هناك نية لتدخل عسكري خارجي.

وكان وزراء الخارجية العرب قد أكدوا بعد اجتماعهم أول من أمس، دعمهم لمهمة المبعوث الدولي – العربي المشترك إلى سوريا كوفي أنان، وذلك وفق إطار زمني محدد، مع مطالبة الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والشامل والفوري للخطة والتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم «2042» ونقاطه الست، كما دعوا مجلس الأمن إلى تسريع نشر المراقبين في الأراضي السورية. وطالب المجتمعون الحكومة السورية بتسهيل عملية الانتشار لفريق المراقبين والسماح لهم بالتنقل والوصول إلى مختلف الأماكن وفي الوقت الذي يحدده فريق المراقبين، مع عدم فرض أي شروط أو مبررات من قبل الحكومة لإعاقة عملهم، وكذلك ضمان عدم معاقبة أو الضغط على أي شخص أو مجموعة بأي شكل من الأشكال بسبب اتصالهم مع المراقبين أو تقديم شهادات أو معلومات لهم.

في الوقت نفسه، أدان القرار العربي استمرار عمليات العنف والقتل التي تستهدف المدنيين السوريين، ودعا جميع الأطراف إلى التقيد بوقف جميع أعمال العنف المسلح وانتهاك حقوق الإنسان، والتأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتحقيق ذلك، والتعاون الوثيق مع المبعوث المشترك لإنجاح مهمته بنقاطها الست.

وشدد القرار على ضرورة المساءلة الجنائية لجميع المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وعدم إفلاتهم من العقاب. كما أكد على ضرورة مواصلة الجهود العربية والدولية من أجل إيصال المساعدات العاجلة إلى المتضررين من الشعب السوري، بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ومنظمات المجتمع الدولي الإقليمية والدولية العاملة في المجال الإغاثي.

وكلف الوزراء العرب الأمانة العامة للجامعة والمجالس الوزارية ذات الصلة بتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للمتضررين السوريين، خاصة الفتيات والنساء والأطفال في سوريا وفي مخيمات اللاجئين بدول الجوار، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العربية والدولية ذات الصلة.وحث القرار الدول العربية على الالتزام بقرارات مجلس الجامعة على جميع المستويات، الخاصة بإجراءات مقاطعة النظام السوري وموافاة الأمانة العامة للجامعة بذلك.

44 شهيدا بسوريا وهجوم بحري "للحر"

وكالات (28.4.2012)

قال ناشطون سوريون إن 44 مدنيا استشهدوا السبت وأصيب عشرات آخرون بجروح في مناطق متفرقة، بينما دارت اشتباكات فجر السبت قرب القصر الرئاسي بمدينة اللاذقية التي قتل قبالتها "مسلحون وجنود" في هجوم بحري نفذه جنود منشقون، بحسب وكالة الأنباء السورية.

وقالت لجان التنسيق المحلية إن معظم الشهداء سقطوا في ريف دمشق وحماة وحلب، فيما قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن من بين الشهداء 12 شخصا سقطوا جراء إطلاق الجيش السوري نيرانه عشوائيا في منطقة بخعة بالقلمون بريف دمشق. وأحصى نشطاء المعارضة شهداء آخرين سقطوا في الرقة وحمص وإدلب وحلب ودمشق وفي ريفها.

وذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن من بين الشهداء مسنين أحدهما وجد مذبوحا، وشابين ماتا تحت التعذيب.

وأشارت لجان التنسيق المحلية في سوريا إلى سماع دوي انفجارات ضخمة في مناطق المزة وكفر سوسة وركن الدين والصالحية والقابون وبرزة في دمشق، وتتعرض المنطقتان الأخيرتان لاقتحامات من قبل قوات النظام، وشنت فيهما حملات دهم واعتقال.

وأفاد نشطاء المعارضة باعتقال الداعية الإسلامي والناشط السياسي معاذ الخطيب, وهو خطيب سابق في المسجد الأموي.

بدوره قال المركز الإعلامي السوري إن اشتباكات دارت فجر السبت قرب القصر الرئاسي في مدينة اللاذقية بين جنود الجيش النظامي ونحو ثلاثين ضابطا وجنديا منشقين عن كتيبة الدفاع الجوي.

وكانت الهيئة العامة للثورة قد ذكرت في وقت سابق أن ما لا يقل عن 21 شخصا استشهدوا الجمعة في مظاهرات أطلق عليها ناشطون "أتى أمر الله فلا تستعجلوه".

وقد بث ناشطون سوريون على مواقع الإنترنت صورا لمظاهرات في عدة مناطق من دمشق في أحياء القابون وجوبر والمزة والتضامن ونهر عيشة والقدم وكفر سوسة، رددت شعارات تنادي بالحرية وبإسقاط نظام الرئيس بشار أسد كما طالبوا المجتمع الدولي بحماية المدنيين.

وفي غضون ذلك ذكرت صحيفة أردنية السبت أن 360 منشقا عن الجيش السوري لجؤوا إلى المملكة ووضعوا في مخيم بمحافظة المفرق بشمال شرق البلاد. ونقلت صحيفة العرب عن مصادر مطلعة لم تسمها أن هؤلاء المنشقين وضعوا في مخيم خاص بهم بمنطقة منشية العليان في المفرق.

انشقاق 30 عسكرياً قرب القصر الجمهوري في اللاذقية

وكالات (28.4.2012)

أفاد المركز الإعلامي السوري بأن انشقاقات كبيرة حصلت في الوحدات العسكرية القريبة من القصر الجمهوري في اللاذقية، حيث سمع دوي انفجارات كبيرة.

وقالت الناطقة باسم المركز سيما ملكي إن نحو ثلاثين عسكرياً انشقوا عن كتيبة الدفاع قرب القصر الجمهوري في اللاذقية، وأضافت أن هؤلاء انشقوا سابقاً، لكن لم يعلن عن ذلك إلا الآن. ومن جهتها أفادت لجان التنسيق بإطلاق نار من الحواجز الأمنية ومن القناصة المتمركزين على مجمع الخدمات ومشفى تشرين في برزة بدمشق.

كما سُمع دوّي 3 انفجارات ضخمة في المعضمية بريف دمشق، من جهة المزارع تلاها أصوات إطلاق نار، كما وقعت انفجارات عدة في داريا بريف دمشق. وتحدثت لجان التنسيق عن سماع أصوات إطلاق نار كثيف في حي الكرامة في حماة، التي شهدت معظم أحيائها تظاهرات مسائية تطالب بإسقاط النظام.

كما قامت قوات الأمن بتفريق تظاهرة بالقوة انطلقت في ضاحية أبي الفداء في حماة، وفي حلب هاجمت قوات النظام المتظاهرين في حي بستان القصر وأطلقت النار والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم.

أما في البوكمال بدير الزور فسجل إطلاق نار كثيف من قبل قوات الأمن لتفريق متظاهرين في قرية السوسة.

الجيش السوري الحر: لم نسمع عن وجود مقاتلين عرب أو أجانب في منطقتنا

الشرق الأوسط (28.4.2012)

نفى الجيش السوري الحر وجود أي مقاتلين عرب أو أجانب في المناطق التي يوجد فيها الجيش، مؤكدا أن مثل هذا الحديث دعاية يروجها النظام.

وقال بيان ورد إلى «الشرق الأوسط» من الجيش السوري الحر – المكتب الإعلامي لكتائب الفاروق، توضيحا لما نشر يوم الاثنين الماضي تحت عنوان «عائلات تونسية تطالب بجثث 3 قتلوا في مواجهات مع النظام السوري»، أنه «لا علم ولا علاقة للجيش بهذه القضية مطلقا، ولا نعرف ولم نسمع بوجود مقاتلين عرب أو أجانب في المناطق التي نواجه فيها عصابات بشار».

وأضاف البيان «نعتقد أن الحديث عن وجود مقاتلين أجانب في سوريا هو جزء من الدعاية التي يروجها النظام لإظهار وجود عناصر من (القاعدة) في صفوف الثوار، وهو أمر نفيناه مرارا، وكررنا الطلب بعدم تدخل أي مقاتل أو تنظيم غير سوري في مواجهتنا مع بشار وشبيحته».

واشنطن تهدد بشار بالعودة إلى مجلس الأمن

العربية (28.4.2012)

هددت الولايات المتحدة دمشق بالعودة إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ عقوبات ضدها، إذا أفشلت خطةَ السلام. وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأميركية إن الخطة تفشل في التوصل الى أهدافها لأن بشار لا يحترم نصف التزاماته في الاتفاق.

كما أكدت أن الولايات المتحدة كانت عبرت عدة مرات عن خشيتها من أن يستغل النظام السوري وقف اطلاق النار الساري رسميا منذ 12 نيسان/أبريل، لمهاجمة المعارضة وأنها على استعداد للعمل على انهاء مهمة المراقبين الدوليين قبل انتهاء فترتها الاولية التي تدوم 90 يوما. وقالت نولاند إن فترة التسعين يوما التي وضعت لتقييم مهمة المراقبين هي تقدير من الأمم المتحدة وإنه قد يتم "استخلاص الدروس" قبل نهاية هذه الفترة.

الناتو يستبعد مجددا التدخل في سوريا

وكالات (28.4.2012)

جدد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) أندرس فوغ راسموسن الجمعة القول بأنه لا نية لدى الحلف للتدخل في سوريا. ومن جهة أخرى عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الجنرال النرويجي روبرت مود على رأس مهمة المراقبة الدولية في سوريا. ودوليا أدانت أميركا وأوروبا نظام الرئيس السوري بشار أسد الذي "لم يحترم تعهداته المنصوص عليها في خطة أنان".

ونقلت وكالة أنسا الإيطالية عن راسموسن قوله في مؤتمر صحفي بعد اجتماع مع رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي في روما "نعتقد بأن الطريق الصحيح هو المضي قدماً والسعي إلى حل سياسي سلمي"، مضيفاً "بالطبع نراقب الوضع عن كثب".

وأشار راسموسن إلى أن عضواً في حلف الناتو –هو تركيا– له حدود مع سوريا، موضحا أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قد أبلغ زملاءه (خلال اجتماع وزاء خارجية الناتو الأسبوع الماضي) عن الوضع في سوريا وعلى الحدود بين البلدين، و"من ثم فإننا نراقب الوضع".

وجدد الأمين العام للناتو سياسة الحلف تجاه الوضع السوري، فقال "ليست لدينا أية نية للتدخل مباشرة في القضية السورية"، مضيفا "نعتقد بأن هناك حلولاً أخرى أكثر ملاءمة".

ضبط سفينة محملة بالاسلحة متجهة الى سوريا قبالة لبنان

رويترز (28.4.2012)

قالت مصادر امنية يوم السبت ان السلطات اللبنانية عثرت على أسلحة على متن سفينة تم ملاحقتها في البحر المتوسط ربما تكون تحاول نقل أسلحة الى المعارضة السورية.

وذكرت مصادر الامن ان السفينة لطف الله 2 كانت في طريقها الى مدينة طرابلس في شمال لبنان حين تمت ملاحقتها واقتيادها الى ميناء سلعاتا الى الشمال من بيروت لتفتيشها. وأضافت المصادر ان عمليات التفتيش التي جرت خلال الليل تمخضت عن العثور على اسلحة من بينها مقذوفات صاروخية وبنادق داخل ثلاث حاويات شحن. وكانت السفينة التي ترفع علم سيراليون قد أبحرت من ليبيا ومرت بميناء الاسكندرية في مصر.

وقالت السلطات السورية مرارا ان الاسلحة تهرب الى المعارضة من دول مجاورة منها لبنان لتسليح المقاتلين المناهضين لبشار. وشهدت مدينة طرابلس التي تقطنها اغلبية سنية مظاهرات متكررة مؤيدة للمحتجين السوريين ومقاتلي المعارضة المناهضة للاسد. كما وقعت اشتباكات مسلحة بين الاقلية العلوية التي ينتمي اليها الرئيس السوري والاغلبية السنية في المدينة.

"الأخبار": شخصية طرابلسيّة عملت على تزويد "الجيش السوري الحرّ" بأسلحة مضادة للدروع

الأخبار (28.4.2012)

نقلت صحيفة "الأخبار" عن مصادر "موثوقة" قولها إن "شخصية لبنانية طرابلسية توجهت الشهر الماضي إلى مصر حيث عقدت عدة اجتماعات مع قادة إحدى المجموعات المقاتلة في ليبيا، بحضور بعض أعضاء المجلس الوطني السوري. واتُّفق خلال الاجتماع على تزويد "الجيش السوري الحر" بأسلحة مضادة للدروع بنصف الثمن الأصلي في السوق". وأشارت إلى أنّ "الشخصية الطرابلسية رددت خلال الاجتماع أن تنسيقاً ما سيجري مع قوات "اليونيفيل" البحريّة لغض النظر عن حمولات الأسلحة التي ستصل إلى ميناء طرابلس.

الإتحاد الأوروبي قلق إزاء العنف في سوريا على رغم وقف إطلاق النار

أ ف ب (28.4.2012)

أعرب الإتحاد الأوروبي عن "بالغ قلقه" إزاء إستمرار أعمال العنف في سوريا، حيث "من الواضح" أن الحكومة "لا تحترم إلتزاماتها" بسحب قواتها من المدن. وقالت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون في بيان "لدي قلق بالغ إزاء العنف المستمر في سوريا، ما يمثل إنتهاكاً لوقف إطلاق النار الذي كان من المفترض دخوله حيز التنفيذ في 12 نيسان وعلى رغم وجود مراقبي الأمم المتحدة".

وكررت أشتون في بيانها دعوة "كل الأفرقاء إلى الوقف الفوري لأي شكل من أشكال العنف" والحكومة السورية إلى إحترام بنود خطة المبعوث الدولي – والعربي كوفي أنان لإنهاء الأزمة. وأضافت: "من الواضح أن الحكومة السورية لا تحترم واجباتها ولا تنفذ إلتزاماتها بسحب قواتها والأسلحة الثقيلة من المراكز المدنية".

كما أبدت أشتون "قلقها الشديد حيال المعلومات بشأن الإرتفاع الكبير لعدد المعتقلين منذ إتفاق وقف إطلاق النار"، مؤكّدة أن على الحكومة اطلاق سراح المعتقلين والسماح للصحافيين بالتنقل وبوصول المساعدات إلى الضحايا وتوفير حرية التظاهر.

"العفو الدولية": 362 قتيلاً في سوريا منذ بداية مهمة المراقبين الدوليين

أ ف ب (28.4.2012)

ندّدت المسؤولة عن منطقة الشرق الاوسط في منظمة العفو الدولية آن هاريسون باستمرار أعمال العنف في سوريا على الرغم من وقف اطلاق النار الذي دخل رسمياً حيز التطبيق، وقالت في بيان أنّها "تلقت اسماء 362 شخصاً أُعلن عن مقتلهم منذ أن بدأ مراقبو الامم المتحدة عملهم في سوريا" في 16 من نيسان، منددة بـ"تكثيف أعمال العنف في المدن التي زارها المراقبون".

وأضافت هاريسون: "إن ما ظهر مؤخراً من أعمال عنف تندلع مباشرة إثر زيارة مراقبين، وهذا يدل على ضرورة نشر بعثة مراقبين أكثر أهمية بسرعة"، داعيةً "الأمم المتحدة إلى أن تتصرف بسرعة لكي يكون لها، بحسب ما تسمح الظروف، وجود دائم وأكثر أهمية للمراقبين للتحقق من أن كل أوجه خطة المبعوث الدولي والعربي كوفي كوفي انان يتم إحترامها".

ناشطات سوريات يطلبن من فرنسا «آلية» لحماية المدنيين

الحياة (28.4.2012)

قالت الناشطة السورية ريما سليمان في تصريحات إلى «الحياة» بعد لقائها وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه مع الناشطتين سمر يزبك وسهير أتاسي، إن الناشطات «تحدثن مع الوزير الفرنسي حول الخيارات اذا فشلت خطة (المبعوث الاممي كوفي) أنان وطالبن بضرورة حماية المدنيين، وقلنا له إن خيارنا الاول سلمي، ولكن في حال فشل هذا الخيار لا يمكن ان يستمر حمام الدماء في سورية».

وتابعت سليمان: «لذلك طالبنا بايجاد آلية لحماية المدنيين، وقلنا بشكل واضح اننا لا نريد سيناريو على الطريقة العراقية. وقد تطرقنا الى موضوع انشاء منطقة آمنة وممرات انسانية». وعن مكان هذه الممرات الآمنة، قالت: «ينبغي ان تكون في المناطق

المنكوبة، ولكن خيارنا الأول الآن هو الضغط على النظام لوقف إطلاق النار وإيجاد آلية سلمية لنقل السلطة، وفي حال استمر النظام في القتل ينبغي أن تكون آلية اخرى».

وعن المعارضة ضد النظام السوري، قالت: «عدد كبير من جميع الطوائف اصبح ضده، وعددهم أكبر بكثير من الذين مازالوا يؤيدونه، حتى الدروز والاقليات. ربما هناك صامتون، لكن هذا لا يعني انهم يؤيدون النظام، انهم خائفون من ردة فعل النظام او من المستقبل».

وعن التفجير الذي حدث في حي الميدان في دمشق امس، قالت الناشطة السورية: «الميدان منطقة ساخنة من حيث التظاهرات... واهالي الميدان كلهم ضد النظام. على فرض ان المعارضة المسلحة وراء التفجير، فلماذا لم تقم بالتفجير في منطقة موالية للنظام؟ هذا من باب المنطق. من ارتكب هذا التفجير هو جهة تريد ان ترعب المنطقة كي لا تخرج التظاهرات فيها، والنظام منذ البداية نهج هذه السلوك».

الصليب الأحمر يرصد زيادة في وصول جرحى سوريين إلى لبنان

كونا (28.4.2012)

اكد تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر، امس، تزايد اعداد السوريين المصابين المتوجهين الى لبنان بصورة كبيرة منذ شهر يناير، ما يعكس تصاعد العنف هناك. وقال رئيس بعثة اللجنة الدولية في بيروت يورغ مونتاني في التقرير ان «اللجنة الدولية قامت بتعزيز المساعدات المقدمة لمواجهة هذا الوضع وقدمت كل الدعم الذي رأينا فيه ضرورة ماسة».

«مراسلون بلا حدود» و «رابطة الصحافيين السوريين» تبديان قلقهما حيال وضع الصحافيين المحتجزين

الشرق الأوسط (28.4.2012)

أعربت منظمة «مراسلون بلا حدود» أمس عن قلقها إزاء مصير الناشطة يارا ميشيل شماس التي تواجه اتهامات تصل عقوبتها إلى الإعدام، بحسب ما جاء في بيان للمنظمة التي طالبت السلطات السورية بالإفراج عن الصحافيين والناشطين وفقا لخطة المبعوث الدولي كوفي أنان.

وأعربت المنظمة في بيان تلقت وكالة الصحافة الفرنسية نسخة منه عن «بالغ قلقها إزاء مصير يارا ميشيل شماس (21 عاما) التي اعتقلتها القوى الأمنية السورية (...) وتوجيه 9 اتهامات ضدها، قد تواجه بسبب أحدها عقوبة الإعدام».

فيما أبدت «رابطة الصحافيين السوريين» قلقها البالغ حيال ظروف الاعتقال التعسفي لرئيس «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» مازن درويش وزملائه المعتقلين حسين غرير وهاني زيتاني ومنصور حميد وعبد الرحمن الحمادة. ودعت «السلطات

السورية إلى الإفراج الفوري عن درويش ورفاقه»، مطالبة «المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الصليب الأحمر الدولي بالتدخل لزيارة المعتقلين والكشف عن مصيرهم والاطمئنان عن أوضاعهم»، وذلك على خلفية «ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج على درويش ورفاقه المعتقلين في فرع المخابرات الجوية في دمشق».وحملت الرابطة، التي تأسست في فبراير (شباط) الماضي وتضم أكثر من مائة صحافي وإعلامي سوري معارضين، النظام السوري «مسؤولية أي أذى جسدي أو تدهور في صحة درويش وزملائه بسبب المعاملة اللاإنسانية»، مشيرة إلى أن «السلطات تستمر وفقا لمصادر موثوق بها في سوريا باعتقال كل درويش وغرير في الحجز الانفرادي منذ توقيفهم في السادس من فبراير الماضي، وسط أنباء تؤكد تدهور الوضع الصحي لهما مؤخرا».

وأوضح عضو رابطة الصحافيين السوريين الصحافي والناشط الحقوقي محيي الدين عيسو لـ«الشرق الأوسط» أمس، أنه «حتى هذه اللحظة لم تفصح السلطات السورية عن مكان احتجاز درويش وزملائه المعتقلين منذ أكثر من سبعين يوما، وهذا يعد انتهاكا صارخا للمرسوم رقم 161 لعام 2011، والذي قضى برفع حالة الطوارئ في سوريا»، لافتا إلى أنه «يعد كذلك انتهاكا للمادة 17 المعدلة من أصول المحاكمات الجزائية في سوريا، والذي يقضي بضرورة عدم إبقاء الموقوف في التحقيق أكثر من ستين يوما». وقال عيسو، إن «استمرار اعتقال درويش ورفاقه يشكل خرقا فاضحا لمعايير حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها سوريا».

السوريون يضعون 3 خطط اقتصادية لما بعد سقوط بشار

الشرق الأوسط (28.4.2012)

بحضور 27 دولة، وثلاث منظمات دولية عقد الاجتماع الثاني لفريق عمل «تنمية وإنعاش الاقتصاد السوري» بعد الثورة، في ألمانيا يوم 26 أبريل (نيسان)، حيث طرحت الخطط الاقتصادية اللازمة من لحظة سقوط النظام إلى ستة أشهر والخطة الثانية تغطي سنتين والثالثة خمس سنوات، ويعد هذا الاجتماع الأول للمجموعة بعد أن حصلت على تفويض من 83 دولة من أصدقاء الشعب السوري في مؤتمر إسطنبول، والذي جاء بعد جهود مضنية على مدى شهور من قبل المدير التنفيذي للمكتب الاقتصادي في المجلس الوطني السوري الدكتور أسامة قاضي وفريق عمله من الخبراء ورجال الأعمال.

وترأست اجتماع برلين كل من ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، وحضر الوفد السوري، برئاسة الدكتور أسامة قاضي برفقة إبراهيم ميرو وماريا الشطي، بحضور سفراء السعودية وقطر والأردن وتونس والمغرب ومصر ومندوب جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الصناعية بما فيها اليابان وتمثيل أميركي رفيع من الخارجية. وعدت بعض الدول بتقديم الخبرات اللازمة لمرحلة الستة أشهر الأولى، وعلى رأسها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما وعدت

ألمانيا واليابان وإيطاليا بدعم المشروع بالخبرات في مجال رسم السياسات الاقتصادية، وقد كانت نوعية وكمّ وفد الخبراء الاقتصاديين الألمان كبيرا، كما أخذت الإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية على عاتقهما دعم المشروع بالخبرات اللازمة الخاصة بحشد رجال الأعمال ليكونوا جزءا من صنع القرار في صياغة المشروع.

وقد صرح الدكتور قاضي بأن «المشروع ما زال في مراحله الأولى، وإن اللقاء كان ناجحا بكل المعايير فقد وضع المجتمع الدولي مسؤوليته التاريخية في دعم الثورة السورية وبناء اقتصاد سوري قوي بعد سقوط النظام يعوض الشعب السوري الجبار عما لاقاه على أيدي النظام، ونطمئن الجميع بأن الدراسة والتصور المستقبلي لاقتصاد سوريا سيحافظ على مؤسسات الدولة، وربما استبدال فقط بعض القيادات الإدارية غير ذات الكفاءة أو غير النزيهة، ولكن هناك 1.3 مليون موظف في القطاع العام سيبقون في أماكنهم دون أن يتضرروا، وأي إصلاحات اقتصادية مشروطة بعدم خلق كوارث اجتماعية، فكل عامل لدينا يعيل أسرة من 4 إلى 5 أشخاص، فحماية الأسر السورية الكريمة التي على أكتافها قامت الثورة المباركة أمر حيوي» وعن الرسائل من وراء انعقاد المؤتمر أجاب قائلا: «إن هذا المؤتمر يرسل رسالتين لا لبس فيهما؛ الأولى أن المجتمع الدولي وبموافقة 83 دولة حسمت أمرها في مسألة سقوط النظام ولاشرعيته، وبدأوا جديّا بالتخطيط اقتصاديا لمرحلة ما بعد السقوط يوما بيوم، والثانية وهي رسالة لرجال الأعمال السوريين الذين لم يحسموا أمرهم بعد؛ فإذا أرادوا أن يكون لهم موطئ قدم في اقتصاد سوريا المقبل الواعد بحول الله، الذي تسانده أعظم قوى الأرض فعليهم أن يحسموا أمرهم اليوم، لأن الثورة لا تنسى أصدقاءها، والثورة كما تحتاج لدعمهم (بصمت) ستحتاجهم لبناء اقتصاد قوي صاعد مستقبلا».

وعن دور رجال الأعمال الذين تورطوا بالفساد قال الدكتور القاضي: «إن من أسس العدالة الانتقالية التي تبنتها الثورة السورية والمجلس الوطني السوري مبنية على السماحة والمصارحة، والصفح المدني، وأن هناك الكثير من الوسائل الإبداعية التي تضمن لرجال الأعمال عدم التعرض لثرواتهم واستثماراتهم، من مثل التفاهم على حجم التهرب الضريبي السابق والاتفاق مع لجنة المصارحة والمسامحة في وزارة المالية على حجم وطريقة دفعها، ومن ثم استصدار (شهادة ميلاد ضريبية) لهم للاستمرار باستثماراتهم على أن يبدأوا بدفع الضرائب بعد الثورة»، وأكد الدكتور القاضي أن رجال الأعمال السوريين غير المتورطين بالدم السوري «هم إخوتنا ودعمهم واجبنا، ونتفهم أنهم كانوا ضحايا ابتزاز ماكينة النظام السابق الاقتصادية، ونلتمس لهم كل عذر ممكن، ومهمتنا تسوية أوضاعهم بكل الاحترام والتقدير».

وسيكون الاجتماع المقبل في أبوظبي في شهر مايو (أيار) المقبل من أجل التأكيد على دعم المكتب الاقتصادي في المجلس الوطني بالقيام بالدراسات اللازمة للمشروع في كل القطاعات الاقتصادية في سوريا، وقد تمنى الدكتور القاضي من الخبراء السوريين في مجال الاقتصاد وكبار رجال الأعمال التواصل معه حتى يساهموا في المشروع الوطني السوري، الذي يصر على أن

تكون كلها خبرات سوريا داخل وخارج سوريا، لأنه على حد تعبيره: «هذا مشروع وطني بامتياز مدعوم بالخبرات الدولية التي يحتاجها الخبراء السوريون؛ فدول العالم مستعدة لتقديم الاستشارات اللازمة، والمهمة ليست صعبة على الأدمغة السورية الجبارة في كل العالم، ونحتاج من أجل وضع تصورات وخطط عملية لما بعد سقوط النظام إلى خبرات مشهود لها بالكفاءة الأكاديمية والخبرة العملية في مجال الصناعة والزراعة والغذاء والسياسة المالية والبنكية والضريبية، والعمل وتطوير المهارات الفنية والتعليمية، والنفط، والمعادن والطاقة، والماء، وإدارة القطاع العام، والأمن الاقتصادي، والبنية التحتية وخبراء في الإغاثة، وخبراء في مجال الإحصاء»، والمهمة الأصعب ستأتي فور الانتهاء من الدراسات هي «مرحلة التفاهم مع الدول المانحة على تبني الدعم المادي والفني لها فور سقوط النظام، وقد أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه مهمة التنسيق وإقناع الدول المانحة».

وبدأ سوريا بعد سقوط النظام بمن فيهم الخبرات التي هي على رأس عملها في الحكومة السورية، وفي الأجهزة البيروقراطية التي لم توضع في مكانها الصحيح، ولم يستفد من خبراتها بسبب الفساد والمحسوبيات على مدار خمسة عقود من ظلم حكم الأجهزة الأمنية وحزب البعث وفساد وتسلط رأس السلطة وعائلته والحلقة الضيقة حوله.

وحول مدى تأثير الاقتصاد على وضع النظام السوري قال رئيس الوفد السوري لـ«الشرق الأوسط» إن «العقوبات الاقتصادية شرط لازم لكنها غير كافية» معتبرا أنها «ضرورة حيوية لتضييق الخناق, لكن لا يمكنها وحدها أن تسقط النظام», وأضاف: «تكون فعالة مع نظام مدني وليس عسكريا, كما أن العقوبات على سوريا لا تطبق بالشكل المطلوب, وهناك خروقات من طرف الدول العربية وبعض الدول الغربية, لذلك تفقد تأثيرها, ولان الجامعة العربية لم تلزم الدول بتطبيق العقوبات فبعض القوى لا تلتزم بها».

ودعا القاضي الذي اتصلت به «الشرق الأوسط» هاتفيا، أمس، دول العالم لأن تكون مسألة مراقبة تطبيق سوريا للعقوبات الاقتصادية جزءا من ملفات كوفي أنان، من خلال مطالبة المجتمع الدولي بالالتزام بها, وخاصة العقوبات العربية. وأن تكوّن الجامعة العربية لجنة لمراقبة تطبيق العقوبات وتقدم تقريرا شهريا للجامعة، وإلا «فما فائدة إصدار قرارات وعدم التأكد من أنها تطبق».

وطالب القاضي الدول العربية التي تتحفظ على التصريح بحجم أموال «الفاسدين» من السوريين الذي تلطخت أيديهم بدماء الشعب, بإعطاء كشوفات عن حساباتهم وأموالهم.كما أكد قاضي على أن هذا الاجتماع هو رد على التساؤلات المطروحة حول مدى جاهزية السوريين لما بعد بشار, وقال: «نعم، جاهزون لما بعد سقوط النظام». وحول ما تتداوله تقارير الخبراء مؤخرا عن قرب نفاد السيولة المالية في سوريا، قال القاضي: «لدي معلومات خاصة بأن وزير الاقتصاد السوري يبحث عن أسباب اختفاء الليرة من المصرف المركزي السوري».

وأضاف: «أما تفسيري الشخصي فهو أن الفاسدين يجمعون أموالهم بشكل سيولة ويضعوها في مخازن لتهريبها واستبدالها, لأنه لا ثقة لهم بالمصارف العامة أو الخاصة خاصة أنها بالمليارات, وتنتشر هذه الظاهرة في سوريا خاصة أن المقربين من النظام أحسوا أنه يفقد سيطرته على البنوك, وهم غير واثقين به».

موسكو تنفي وقف صادراتها العسكرية إلى سوريا وتدعو تركيا إلى «ضبط النفس»

وكالات (28.4.2012)

نفى ألكسندر لوكاشيفيتش المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية الأخبار التي سبق وتداولتها بعض الوكالات الإعلامية حول وقف روسيا لصادراتها من السلاح إلى سوريا.

وقال إن بلاده تواصل تنفيذ العقود الموقعة حول صادراتها من السلاح مع كل البلدان بما فيها مع سوريا انطلاقا من التزاماتها بكل المواثيق والمعاهدات الدولية، مؤكدا أن سوريا لا تخضع لأي حظر في هذا الشأن. وفيما أشار إلى أنه لا علاقة عمليا لوزارة الخارجية الروسية بموضوعات صادرات السلاح الروسية، قال إن هناك من يواصل ورغما عن كل ما يكتنف هذه القضية من أخطار إمداد المعارضة السورية بالأموال والأسلحة. ومضى لوكاشيفيتش ليناشد البلدان التي لم يشر إلى اسمها

وقال إن لها تأثيرا كبيرا على بعض فصائل المعارضة، العمل من أجل إقناع هذه الفصائل بوقف العنف والجلوس إلى مائدة الحوار.

وقال إن بلاده تحاول استمالة كل العناصر الدولية والمبعوث الأممي كوفي أنان من أجل إقناع الأطراف المعنية بالجلوس إلى مائدة المفاوضات بحثا عن الحلول السلمية من أجل الخروج من الأزمة الراهنة بعيدا عن كل أشكال التدخل الخارجية. وفي هذا الصدد أشار لوكاشيفيتش إلى أن موسكو تعرب عن قلقها تجاه ما قاله رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في رسالته إلى الناتو حول أن بلاده تحتفظ لنفسها بحق طلب تفعيل المادة الخامسة من معاهدة واشنطن التي تنص على ضرورة تدخل أعضاء الحلف إلى جانب أي من دوله تتعرض لعدوان خارجي بموجب مقتضيات الدفاع الجماعي.

وناشد المسؤول الروسي الجانب التركي ضبط النفس مشيرا إلى أن هناك من يحاول إيجاد المبررات والذرائع للتدخل الخارجي في الشؤون السورية.

وقال إن موسكو سبق وأكدت ذلك في أكثر من مناسبة في لقاءاتها مع فصائل المعارضة السورية. وقال إن وفد المعارضة السورية الموجود حاليا في موسكو أكد ذلك أيضا في لقاءاته مع الجانب الروسي مشيرا بالاسم إلى قدري جميل رئيس وفد الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير الذي يواصل زيارته للعاصمة الروسية. وكان لوكاشيفيتش أدان كذلك كل أعمال العنف في

سوريا متهما المعارضة بتحمل المسؤولية. وقال إن بعض قوى المعارضة تحولت مؤخرا إلى ما وصفه بـ«الإرهاب الإقليمي» الذي أشار إلى أوجه الشبه بينه وبين عمليات وأفعال تنظيم القاعدة في العراق واليمن.

وكان الرئيس الروسي قد لمح في معرض حديثه مع ممثلي عدد من القنوات التلفزيونية الروسية إلى أن بلاده أوقفت بعض التوريدات إلى دول منطقة الشرق الأوسط دون أن يشير إلى أسماء هذه الدول. وأشار ميدفيديف إلى أن بلاده تملك مصالح في دول الشرق الأوسط، وتسعى إلى مواصلة علاقات الصداقة والتجارة معها. وأضاف قوله: «إن موسكو تريد تسويق منتجاتها المدنية والأسلحة وما تشتهر به في السوق العالمية، في دول الشرق الأوسط. وسوف نفعل ذلك بقدر المستطاع. ولا يوجد أي تغيير في السياسة الروسية في هذا الاتجاه، لكننا وبطبيعة الحال نأخذ بعين الاعتبار الواقع الجيوسياسي، طبعا نحن وفي عدد من الحالات أوقفنا ببساطة بعض التوريدات إلى دول المنطقة».